محافظة لحج تحتفل بالعيد الوطني الـ (18)

افتتاح (18) مشروعا ووضع حجر الأساس لـ (96) مشروعاً

(771) مشروعاً بكلفة أكثر من (94) مليار ريال المنجزة خلال (18) عاماً

شهدت محافظة لحج خلال الفترة من -90 وحتى2007م تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية الإنمائية التطويرية على مختلف الصعد وفي كل المديريات وذلك في إطار الاهتمام المتنامي لفخامة الأخ القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمحافظة وبالذات المناطق النائية التي حرمت في السابق من المشاريع الخدمية.

لحج / عادل قائد

ذكر ذلك الأخ محسن أحمد عبدالله الهرو مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة لحج وأضاف الهرو في سياق حديثه لـ (14أكتوبر) بمناسبة العيد الـ 18 للجمهورية اليمنية أن هذا العام بلادنا تحتفل بهذه المناسبة الوطنية العالية وقد شهدت الزخم الديمقراطي المتمثل بانتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات الذي تكلل بالنجاح المتميز، والذي شهد له العالم وأصبح بلدنا متميزا بين بلدان وطننا العربي، ولقد كان لأعضاء الهيئة الناخبة في محافظتنا لحج دور متميز في إنجاح انتخاب محافظ المحافظة في ظل التنافس الشريف حيث حصل الأخ محسن النقيب على 143 صوتاً.

وأضاف مدير عام التخطيط والتعاون الدولي أن المحافظة أنجزت ومنذ الوحدة المباركة العديد من المشاريع الصحية والتربوية والتعليمية والطرقات وذلك بفضل تكاتف قيادة المحافظة مع المجالس المحلية بالمديريات ومع كل أبناء المحافظة الأمر الذي أثمر هذه المشاريع .. وعلى هذا الأساس فقد حظيت المحافظة بمشاريع خدمية خلال الفترة -90 2007م عددها (771) مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت (94) ملياراً و(891) مليوناً و(278) ألف ريال في مختلف المجالات، ففي التربية والتعليم تم بناء مدارس وترميم مدارس أخرى وإضافة فصول دراسية في مختلف المديريات، وفي الصحة تم بناء وحدات ومراكز صحية وتوفير تجهيزات من أثاث ومعدات طبية وكذا تأهيل مراكز صحية إلى مستشفيات ريفية وذلك في ضوء توجيهات فخامة الأخ الرئيس بالاهتمام بالمرضى في الأرياف كما تم في مجال الأشغال والطرق شق وتوسعة وسفلتة عدد من الطرقات، أما في مجال الإدارة المحلية فقد تم بناء المجمعات الإدارية في بعض المديريات وتمديدات المجاري للحد من طفح المجاري وفي الزراعة والري اهتمت المحافظة بإقامة الحواجز المائية والسدود وبناء خزانات المياه وبناء دفاعات لحماية التربة من الانجراف وحماية القرى.

وأضاف الأخ الهرو: وفي مجال الكهرباء تم إقامة مشاريع كهرباء في المديريات ومد الشبكات وإقامة الأعمدة الأمر الذي يساعد على إيصال الكهرباء إلى الكثير من المناطق.

أما في مجال تحسين المدن فقد جرى الاهتمام لصيانة الطرقات الداخلية لمدينة الحوطة وبعض المناطق وسفلتة الشوارع الداخلية ورصف الممرات الداخلية بالأحجار في الحارات وإنارة الشوارع الداخلية.

وواصل مدير عام التخطيط حديثه: ليس هذا فحسب بل إن المحافظة اهتمت بالثقافة والسياحة بصيانة المكتبات وبناء المراكز الثقافية وصيانة مراكز الأثرية والسياحية، كما تم في مجال التعليم الفني توسعة المعاهد المهنية والزراعية وصيانتها لتستوعب أبناء المحافظة وتدريبهم من خلال خطة مكتب التعليم الفني.

أما في مجال الداخلية والأمن فقد تم بناء أقسام للشرطة في مختلف المديريات واستكمال مباني الأمن في مركز المحافظة.

وأكد الأخ الهرو أن المحافظة أيضاً اهتمت بقضايا الاستثمار ومنه القطاع الخاص الذي قام ببناء مصانع مثل مصانع الحديد والأسمنت والسيراميك والبلاط والمياه الغازية والمعدنية كما ستشهد المحافظة خلال الأعوام القادمة تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية في إطار قانون الاستثمار حيث إن محافظة لحج مبشرة بالخير وهي بوابة عدن ومستقبلها التنموي والاستثماري إضافة إلى وفرة خاماتها ومواردها الطبيعية لهذا فلحج ستشهد نهضة تنموية يجني خيراتها كل أبنائها.

واستعرض الأخ مدير عام التخطيط والتعاون الدولي المشاريع المنجزة في المحافظة للأعوام 90 – 2007م بحسب القطاعات.

التربية والتعليم (287) مشروعا بتكلفة(4099549)
الصحة العامة والسكان (137) مشروعاً بتكلفة(1478900)
الاتصالات 62 مشروعاً بتكلفة(3540717)
والكهرباء 21 مشروعاً بتكلفة(563377)
والمياه والبيئة 59 مشروعاً بتكلفة(928755)
والزراعة والري 55 مشروعاً بتكلفة(1513318)
وتحسين المدن 22 مشروعاً بتكلفة(317386)
والإدارة المحلية 13 مشروعاً بتكلفة(579,301)
والطرقات 14 مشروعاً بتكلفة(4,118,332,000)
والشباب والرياضة 7 مشاريع بتكلفة(473,713,000)
والتعليم الفني 4 مشاريع بتكلفة(116321)
والتدريب المهني
والثقافة والسياحة 4 مشاريع بتكلفة(99000)
والداخلية والأمن 26 مشروعاً بتكلفة(760398)
والاستثمار الخاص 60 مشروعاً بتكلفة(76302202)

■ محسن أحمد عبدالله

مشاريع العيد الـ (18) للجمهورية اليمنية

وواصل الأخ مدير عام مكتب التخطيط ولتعاون الدولي محسن الهرو حديثه: وفي هذا العام واحتفاءً بالعيد الـ 18 للجمهورية اليمنية ستشهد محافظة لحج افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية التطويرية في ظل التوجه العام للدولة لتطوير المحافظات حيث سيتم في محافظتنا وفي ظل الاهتمام من قبل قيادة المحافظة والمجالس المحلية افتتاح 8 مشاريع وفي التربية والتعليم بتكلفة(136656)ريالاًوفي الإدارة المحلية مشروعين بتكلفة (19894) والأشغال والطرق 4 مشاريع بتكلفة(359000) والصحة والسكان مشروع وفي مجال الشباب والرياضة (3) مشاريع وهناك خمسة مشاريع تربوية.

أما المشاريع التي سيتم وضع حجر الأساس فتبلغ كلفتها ستة مليارات وثلاثمائة وسبعة ملايين وثلاثمائة ومائتين وخمسين ريال منها في مجال التربية والتعليم (31) مشروعاً بتكلفة 71,115ريالاً الإدارة المحلية (26) مشروعاً بتكلفة (3,689,676)ريالاً والأشغال والطرق (16) مشروعاً بتكلفة(1,738,700 ريالاً والصحة والسكان(9) مشاريع بتكلفة (151,338) ريالاً والشباب والرياضة (4) مشاريع بتكلفة (56,496) و(10) مشاريع أخرى في التربية والتعليم والزراعة بتكلفة (999,000)دولار.

واختتم الأخ مدير عام التخطيط حديثه بالقول: ونحن نحتفل بالعيد الوطني الـ(18) للجمهورية اليمنية هذا العام وبلادنا تشهد انتصارات ومنجزات في مختلف مجالات ومناحي الحياة وما هذه المشاريع المرتبطة بحياة وصحة وتعليم أبنائنا وتوفير الخدمات للمناطق الأكثر استحقاقاً إلا دليل على أهتمام القيادة السياسية ممثلة بالابن البار والزعيم القائد الوحدوي علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

ومن خلال صحيفتنا الغراء(14أكتوبر) نتقدم بالتهاني إلى فخامة الأخ الرئيس وإلى قيادة المحافظة بالعيد الـ18 للجمهورية اليمنية ونتمنى للمحافظة إحداث نقلة في عملية البناء والتنمية تحت القيادة الجديرة التي تم انتخابها يوم 17 مايو يوم العرس الديمقراطي.

مسيرة الإصلاحات الشاملة .. إنجازات سابقة ومتطلبات مستقبلية

إعادة البناء المؤسسي والعمل على تحديث وتطوير أجهزة الإدارة العامة

تحقيق معدلات نمو حقيقية في القطاعات الاقتصادية وتخفيض معدلات التضخم والبطالة

صنعاء/سبأ:

ظلت قضية التطور الاقتصادي في اليمن وإحداث تنمية مستدامة تفضي إلى إيجاد مجتمع قادر على توظيف طاقاته الإنتاجية وموارده الاقتصادية المتاحة والتصدي لقضايا الفقر والبطالة ومكافحة الجريمة، محور اهتمام الحكومات المتعاقبة.

لذا فقد حرصت الدولة ومنذ العام 1990 م على حسم إشكاليات الاقتصاد الشطري بالرغم من تشابه الأوضاع الاقتصادية في كلا الشطرين قبل إعادة تحقيق الوحدة إعلان دولة الجمهورية اليمنية إلى حدٍ كبير من حيث مسار النمو الاقتصادي والذي اتسم بعدم القابلية للاستمرار، وكذلك من حيث ضيق قاعدة الدخل الوطني وظهور الاختلالات الاقتصادية الأمر الذي فرض على الدولة إعادة النظر في أسس ومنطلقات البناء الاقتصادي ومراجعة أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل شروط وأوضاع محلية وإقليمية ودولية غير مواتية في أحيان كثيرة.

ومنذ العام 1995م شرعت الحكومة على تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل بدعم من صندوق النقد, والبنك الدوليين, ومجتمع المانحين الأمر الذي شكل دافعاً نحو النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة والأسعار بالإضافة إلى الخصخصة.

ووفقاً لبرنامج الإصلاح المالي والإداري الشامل فقد تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة خلال الفترة 2003-1990 العديد من النقاط الرئيسية والتي تمثلت في إعادة البناء المؤسسي والعمل على تحديث وتطوير أجهزة الإدارة العامة و تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية وتوصيف الوظائف وإلغاء الازدواجية والتكرار والاهتمام بالكفاءة الإنتاجية وتعزيز وتوسيع دور القطاع العام في تقديم الخدمات الاجتماعية وتقليص دوره في مجالات الإنتاج والتوزيع والخدمات ليتولاها القطاع الخاص، وإعطاء صلاحيات أكبر للسلطات المحلية من خلال المشاركة الشعبية، إلى جانب تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية وإصلاح السلطة القضائية والعمل على استقلال أجهزتها وفرض احترام سيادة القانون.

كما استهدف برنامج الإصلاح المالي والإداري ، تحقيق معدلات نمو حقيقية للقطاعات الاقتصادية ، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق استقرار سعر الصرف وإحداث توازن مستقر في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة ، إضافة إلى توفير مناخ جاذب للاستثمارات عن طريق الإصلاحات الهيكلية ، وتعزيز دور القطاع الخاص ، وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي .

تنفيذ سياسات وإجراءات لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل دور القطاع الخاص

ومن ضمن النتائج أيضا تحول فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1ر6 بالمائة و 8ر2 بالمائة على التوالي عامي 2000 و2001 إلى عجز ارتفع من 5ر0 بالمائة عام 2002 إلى حوالي 2ر5 بالمائة في العام التالي لينخفض بعد ذلك إلى 2ر2 بالمائة و8ر1 بالمائة على التوالي في عامي 2004 و 2005 .. وأرجعت أسباب ذلك إلى تزايد النفقات العامة بمعدل نمو سنوي بلغ 9ر18 بالمائة مقابل 14 بالمائة للإيرادات العامة خلال هذه الفترة.كما زادت الإيرادات العامة بمتوسط سنوي 0ر14 بالمائة والذي تجاوز النمو المستهدف البالغ 7ر6 بالمائة الأمر الذي ساهم في رفع نسبة الإيرادات العامة في المتوسط 3ر33 بالمائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

وعلى ضوء ما حققته المرحلة الثانية من البرنامج من نتائج جيده على صعيد المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني في إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001-2005) وإستراتيجية التخفيف من الفقر (-2003 2005) فقد حرصت الحكومة على مواصلة برنامج الإصلاح في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (2006-2010) والتي أكدت أهمية توسيع مسار الإصلاحات لتشمل كافة المجالات الاقتصادية والإدارية والمؤسسية لتحقيق نتائج ملموسة ومعالجة الاختلالات والتشوهات المزمنة، إضافة إلى التلازم والتكامل بين تلك الأبعاد المختلفة للإصلاحات وترابطها باعتبارها حزمة واحدة، لتشمل جوانب عديدة من أهمها تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والتي تستهدف تعزيز الإصلاحات المالية والمصرفية وتوفير بيئة استثمارية مواتية، من خلال تنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات.ومنذ مطلع العام 2006 والحكومة تتبنى تنفيذ إجراءات إصلاح شاملة لمختلف المجالات ،ففي مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد صادقت اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة (اتفاقية ميريدا) وقامت بصياغة قانون لمكافحة الفساد الذي شكل بدوره لجنة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد ذات صلاحيات واسعة .

وفي يونيو 2006م، استهلت الحكومة حملة التوعية الوطنية لمكافحة الفساد وصادق مجلس النواب على قانون الذمة المالية في يوليو 2006م كجزء من عملية وضع التشريعات الوطنية للالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما تمت المصادقة من قبل مجلس الوزراء في إبريل من نفس العام على دليل المشتريات والوثائق الأساسية للمناقصات.

وفي المجال القضائي تم تعديل نص مادة رئيسية في قانون السلطة القضائية لاستبدال صفة رئيس الجمهورية كرئيس لمجلس القضاء الأعلى وبالتالي تم تعزيز الاستقلال القضائي، وكسبت الإصلاحات في السلطة القضائية زخماً كبيراً ، كما جرى إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى ليصبح برئاسة رئيس المحكمة العليا، وإضافة إلى ذلك فقد بدأ قبول النساء في المعهد العالي للقضاء خلال عام 2006م للمرة الأولى على الإطلاق، حيث تقدمت 12 مرشحة من العنصر النسائي من إجمالي عدد 152 مرشحاً وتم قبول 91 منهم 5 إناث.

وعلى صعيد المؤشرات الكلية للاقتصاد فقد أظهرت بيانات النمو الاقتصادي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق خلال عامي 2006 و 2007 معدل نمو سنوي بلغ 2ر3 في المائة و 6ر3 في المائة على التوالي و ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 8ر3 تريليون ريال خلال العام 2006م مقارنة بـ 2ر3 تريليون ريال عام 2005م بزيادة قدرها 653 مليار ريال بعد ان كان نموه سالبا في بعض السنوات ولم يتعدى في أحسن الأحوال 1إلى 2 بالمائة قبل تنفيذ برنامج الإصلاحات وتحديدا خلال الفترة من 91 - 1994م ، كما حقق الاقتصاد نموا بنسبة 5ر5 بالمائة مقابل 6ر4 بالمائة خلال نفس الفترة بزيادة 1ر1 بالمائة.